

السياحة الدولية

السياحة الدولية:

هي سياحة إلى دولة أخرى، أي سياحة أجنبية. بكلمات أخرى تعني السياحة الدولية السفر لأهداف سياحية خارج حدود بلد الإقامة الدائمة، وبشكل أدق السياحة الدولية أنظمة الأسفار التي تتم على أساس اتفاقات بين الدول (Balabanov 2001). وهذه السياحة يمكن أن تكون وافدة أو مغادرة. هذا وتلعب السياحة الدولية دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية.

تلعب الثورة العلمية التقنية دوراً مهماً في التطور المستمر للتكامل الاقتصادي الدولي، والتعميق المستمر للتقسيم الدولي للعمل ونمو التواصل الثقافي، العلمي، الرياضي وغيره، بالإضافة إلى نزعة الشعوب إلى الحوار والإفادة من تجارب الدول الأخرى في تكوين القيم المادية والروحية، ولذلك فإن السياحة الدولية تجد انعكاساتها في التواصل العلمي. إذ إن دورة السياحة الدولية تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد تجارة النفط والمنتجات النفطية وتصدير السيارات. وتعد السياحة الدولية إلى جانب أنواع العلاقات الأخرى، كالعلاقات الاقتصادية، والثقافية الاجتماعية، والعلمية، والتقنية بين الدول عاملاً مهماً في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين، وتمتلك خبرات واسعة في حل مسائل كثيرة مثل الحفاظ على السلام وتعزيز العلاقات الأخوية المتبادلة بين الدول.

٣ - العوامل المؤثرة في تطور السياحة الدولية:

تشكلت صناعة السياحة في الكثير من دول العالم، وهي تتطور بثبات واستقرار وتمتلك قاعدة مادية ضخمة تؤمن العمل لملايين الناس. وهي تتعاون مع جميع فروع الاقتصاد الأخرى. تحتل السياحة اليوم المركز الثاني في العالم بعد النفط من حيث الدخل الإجمالي، والمركز الأول في العالم من حيث تقديم الخدمات.

الأسباب الأساسية للتطور العاصف للسياحة في النصف الثاني من القرن العشرين وفي الوقت الراهن:

- الأسباب السياسية: سادت علاقات السلم الجزء الأكبر من كوكب الأرض، ويمثل السلام شرطاً أساسياً لتطور وازدهار السياحة.

- الأسباب الاقتصادية: إن ازدياد دخل السكان في الدول المتقدمة اقتصادياً جعلهم يصرفون نقودهم على السياحة والسفر. وهذا ما يحدث الآن في الدول النامية.

- الأسباب الاجتماعية: يتزايد الضغط النفسي على العاملين نتيجة لعبء العمل، كما ويتزايد هذا الضغط على جميع البشر بسبب التمدن والتقدم التقني. وقد ارتفع

متوسط مدة الإجازات والعطل المدرسية ومتوسط عمر الإنسان في الدول المتقدمة. وهو ما يوفر الظروف لتلبية الاحتياجات المتزايدة في الراحة والاستجمام والسفر.

- انتشار الثقافة والتعليم: إن انتشار الثقافة والتعليم يرفع المستوى الثقافي، مما يولد الاهتمام الزائد بمعرفة المنطقة والوطن، ومعرفة الشعوب الأخرى وحضاراتها.

- النجاح في تقدم وسائل النقل: تضاعفت إمكانيات السفرات القصيرة الأجل والطويلة المسافات، وتحسنت معايير خدمات النقل الذي أصبح أكثر راحة وأماناً للمسافرين.

- تطور وسائل الإعلام: السياحة بحكم خصائص تطورها مرهونة بشكل جدي وهام بإمكانيات إعلام السياح عن أماكن الراحة والاستجمام والسفر، فتطور وسائل الإعلام الجماهيري المطبوعة والمسموعة، ووجود التلفزيون والحاسب، قد وسع بشكل كبير إمكانيات العرض السياحي، وزاد من فعاليات إيجاد الحلول المطلوبة لمسائل تنظيم السفرات. بالإضافة إلى ذلك فإن تكنولوجيا الدعاية التي تحسنت على أساس التسويق السياحي قد أثرت تأثيراً إيجابياً على تطور السياحة.

- تزايد الطلب على المشاركة في سفرات متخصصة: لأشخاص المهنة الواحدة أو وظائف اجتماعية متطابقة.

العوامل السلبية:

من بين العوامل المؤثرة سلباً على تطور السياحة الدولية نذكر أهمها: الأزمات الاقتصادية، وعسكرة الاقتصاد، وزيادة الديون الخارجية، السياسة الاستعمارية الجديدة والهيمنة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات من أجل الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

تؤثر التطورات البنوية في مصاريف السكان، كذلك على تطور السياحة. ويمكن أن تؤثر سلباً على ديناميكية الاستهلاك الشخصي كل من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والبطالة، وما شابه ذلك. إن تقليص حجوم الاستهلاك الشخصي في بعض الدول، سيؤدي إلى انخفاض النشاط السياحي للسكان. بناء على ذلك فقد أشار

المختصون في مجال السياحة العالمية إلى تدني الاهتمام بالسياحة. أشارت الهيئات السياحية الرسمية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى التدهور الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تلك المرحلة.

فقد لوحظ تقلص واضح في الأفواج السياحية القادمة إلى إسبانيا، واليونان، وألمانيا، وفرنسا، وإنكلترا. انخفض بيع الرحلات السياحية في إسبانيا عام ١٩٨٠ إلى مستوى ٢٣%. وانخفض كثيراً عدد السياح في اليونان. وبلغ الهبوط في إنكلترا إلى ٩%. كما أن هبوط سعر الدولار أبقى عدداً كبيراً من الأمريكيين في وطنهم، وهو ما ساعد في الوقت نفسه على نمو السياحة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الأزمة الاقتصادية وشقها الأساسي، وهو أزمة الطاقة تؤثر سلباً على السياحة. وظهر ذلك جلياً في التالي:

أ - عدم استقرار التعرف على الخدمات في الفنادق.

ب - تردي حالة الخدمات في الفنادق.

ج - زيادة أسعار الخدمات السياحية ككل.

د - تقليص مسافات السفرات السياحية، ومدتها والمصاريف عليها.

هـ - انخفاض الطلب على السفر إلى الخارج.

تدل الإحصائيات أنه على كل خامس فرنسي يسافر سائحاً خلال الإجازة أن يخفف مصاريفه عام ١٩٨٠ مقارنة مع العام السابق. أصاب مثل هذا الوضع ٢٥% من العمال و ٢٤% من الموظفين، و ٣٠% من التجار والحرفيين. اعترف حوالي ٨ ملايين شخص (٢٦% من العدد الإجمالي) ممن خططوا لقضاء الإجازة أنهم كانوا مضطرين للتوفير كل السنة لمصاريفهم على المواد أخرى. وبلغت نسبة الأسر التي قررت قضاء سفرات «توفيرية» بالسفر إلى مسافات قريبة هي ٣٤% وأن ٣٠% قلصوا مدة السفر، و ٢٩% للتوفير في مصاريف الطعام، و ٢٣% اختارت الإقامة في أماكن رخيصة. والثالث قضى إجازته في الوطن، و ١٠% في المخيمات.

بلغت نسبة انخفاض حجم السياحة الدولية عام ١٩٨٢ مقارنة مع العام السابق ١,٣% أو ٢٧٩,٩ مليون سائح. وانخفض هذا الحجم كثيراً في دول أمريكا. فقد

انخفض عدد السياح فيها بنسبة ٥,٦% مقارنة مع عام ١٩٨١، بما في ذلك الولايات المتحدة حيث بلغت هذه النسبة ٧,٣%.

وقد لوحظ انخفاض أعداد السياح في دول أفريقيا والشرق الأوسط بنسبة ٥,٥% و٢%. أصبح انخفاض حجوم العمليات الخاصة بالسياحة الخارجية سبباً خطيراً للتبدلات البنوية في تنظيم ترويج وتصريف الرحلات السياحية على المستويين الداخلي والدولي.

تعزز منذ نهاية الخمسينات مركز رؤوس الأموال في السياحة الدولية، وتشكلت في الستينات المنظمات السياحية الضخمة، التي تسيطر مع شركات الطيران والشركات الأخرى على السوق السياحية.

تشكل الدول النامية أهمية خاصة لهذه الشركات، إذ تتوفر الطبيعة والقوة العاملة الرخيصة، التي تستخدم بقصد الحصول على أرباح كبيرة. يعمل اليوم في مجال السياحة عشرات الملايين من العاملين، الذين يحصلون على أجر زهيد، ويعملون في ظروف صعبة دون حق ضمان العمل. تسير الأموال المستثمرة في السياحة ليس إلى تحسين وتنمية المناطق التي تستقبل السياح، بل للحصول على أكبر الأرباح على حسابها.

أما فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية والإنسانية للسياحة، فإن الجهود منصبية ليس في حصول السياح على إمكانية التعرف على تقاليد وتاريخ وثقافة الشعوب في روح علاقات الاحترام تجاهها، بل على التغاضي عن الغرائز الدنيئة، وتشجيع استهلاك المصنوعات الرخيصة.

تستند عملية الاحتكار في مجال السياحة، وتترافق مع منافسة حادة يحصل نتائجها إفلاس للشركات بما فيها الكبرى. مثل: إفلاس شركة «كورت لاين» البريطانية عام ١٩٧٤، التي تملك شركتين كبيرتين هما: «كليركسون» و«هورايزن». وفي عام ١٩٨١ أفلست الشركات البريطانية «مورلانند»، «كلاب ٣٠ - ١٨» و«إرنا - لو» و«ليكرهوليديز» و«إرروانيت» وشركات أخرى.

كما ويستمر تمركز رأس المال حتى الآن، وتصبح السياحة هدفاً للميول النفعية والاحتكارات الوطنية والدولية.

تتطور السياحة بشكل سريع، وتتبلور فيها منافسة كبيرة. لذلك فإن عوامل تطور ونجاح إدارة الأعمال السياحية هي هاجس جميع الشركات السياحية. يميز الخبراء سبعة عوامل تؤثر في قدرة الخدمات السياحية على المنافسة هي:

١- النوعية.

٢- الضمانة والثبات.

٣- الأمن والاستقرار.

٤- مبررات الأسعار.

٥- تقسيم المستهلكين السياح.

٦- التفاوت في الأسعار حسب الموسم.

٧- النظام التفضيلي للتنزيلات.

النوعية: أحد العوامل الأساسية التي لا يمكن أن يكون من دونه طلب وزبون. فالنوعية هي قيمة معقدة جداً في السياحة ولها طابع مركب. أما فيما يتعلق بالسلعة السياحية فإن مفهوم النوعية يشمل ما يلي: النوعية الاستهلاكية لكل نوع محدد من أنواع الخدمات، وتوافق وتطابق الخدمات الموظفة مع نموذج ونوع السفرية، تقديم الخدمات حسب البرنامج والآلية الأمثلين، تطابق الخدمات مع مستوى التقديم.. إلخ.

الضمانة والثبات: أي تطابق تقديم الخدمات الفعلية مع ما ورد في نشرة الدعاية والمعلومات. يجب أن يكون الزبون على يقين تام بأنه سوف يحصل على خدمات معيارية أو أن يحصل على التعويضات المناسبة.

الأمن والاستقرار: شرط مهم يؤثر بشكل كبير على اختيار نوع السياحة والسفر. يتوقف الأمن في السياحة على العديد من العوامل (مثل الوضع السياسي، حالة البيئة المحيطة وغيرها) التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء وضع خطط تقديم الخدمات السياحية. يضم نظام التدابير الوقائية لضمان أمن وسلامة السياح ما يلي:

تجنب وقوع السياح تحت الأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية والتقنية في المراكز السياحية، وتلافي وقوع الأخطار الوبائية والجراثومية والأخطار الطبية الأخرى. والتقيّد بالإجراءات والشكليات اللازمة، وتنظيم أمن وسلامة السياح أثناء النقل، والتأمين على حياة وممتلكات السياح أثناء السفر، وضمان مسؤولية المؤسسات السياحية، تأسيس الشرطة السياحية والأمن السياحي. والأهم هو إعلام السياح وتبئهم عن إمكانية حدوث الأخطار، وعن قواعد الحيطة والحذر لضمان أمنهم وسلامتهم.

مبررات الأسعار: يجب أن يكون السعر مطابقاً لمستوى الخدمات المقدمة. إن وضع الأسعار مسألة مهمة بالنسبة لسياسة المؤسسة أو الشركة السياحية. يحدد السعر في السياحة في حالات كثيرة اختيار السلعة. المنافسة في الأسعار تزيد من اهتمام المستهلكين بالأسعار.

تقسيم المستهلكين السياح: يجب توجيه الخدمات السياحية حسب المجموعات المعنية من السياح (الشباب، المتقدمين في السن، الأغنياء أو غير الأغنياء، الآباء مع الأولاد، الرياضيون، إلى آخره) والتخصص بتلبية احتياجات مجموعات معينة من السياح. بما أن احتياجات المجموعات المختلفة من المستهلكين السياح مختلفة كثيراً، فلا يمكن أن تكون السلعة السياحية واحدة. يجب أن تكون السلعة السياحية تفصيلية ومتنوعة ومُعنونة (حسب تركيب ومستوى الخدمة) إلى مجموعة محددة من المستهلكين السياح.

التفاوت الموسمي في الأسعار: إن تفاوت الأسعار حسب الموسم ضروري في السياحة، لأن التقلبات الموسمية للطلب هي سمة لهذا النوع من النشاط. بغية جذب المستهلكين السياح في الفترات الواقعة خارج الموسم السياحي، وجعل الأفواج السياحية متساوية في الفصول المختلفة من السنة، يجب أن يكون هنالك تفاوت في الأسعار تبعاً للطلب الموسمي، كما يمكن أن تكون الأسعار مرتفعة في المواسم المزدحمة بالسياح، أما في غير الأوقات الموسمية فتتخفص الأسعار. وهذا بدوره عامل جذب إضافي للسياح.

نظام التنزيلات التفضيلية: إن نظام التنزيلات التفضيلية هو عامل جذب هام بالنسبة لشراء الاشتراك في الرحلات، وخصوصاً التنزيلات الخاصة بالأسر المسافرة مع أولادها. بالإضافة إلى ذلك تتوفر في السياحة مجموعة متنوعة من التنزيلات، التي يجزي استخدامها بشكل مركب أو تفضيلي: تطبق على الرحلات في مجموعات، ولقاء الحجز المسبق، وعند تكرار الطلب، وتقدم للزبائن الدائمين أيضاً إلخ.

لدى احتساب العوامل المذكورة أعلاه، يمكن للشركة (المؤسسة) السياحية من الاستفادة من الطلب المستقر للسياح، والقدرة على المنافسة عندما تضع الخطط لأنشطتها.

السياحة وحماية الوسط المحيط

١ - البيئة والإنسان:

- تقع البشرية منذ أقدم العصور خلال مراحل تطورها المختلفة، وحتى قيام الحضارة الحديثة تحت تأثير البيئة المحيطة. إن تأثير هذه الظروف والأخطار الخارجية قولبت الإنسان وهذبتة، وأرغمته على الصراع من أجل البقاء. وقام الإنسان تدريجياً بتذليل العوامل الخارجية والتغلب عليها وخلق أدوات العمل، والمواد الجديدة وأعلن نفسه قيصراً على الطبيعة، وأخذ يستغل مواردها من دون رحمة ولا شفقة، مخصصاً لنفسه حياة أكثر سهولة وراحة، وأكثر رخاءاً وأمناً وفق تصوره.

ولكن الإنسان لم يلاحظ أنه بمقدار تقدم الحضارة البشرية على كوكب الأرض برز خلال مراحل معينة بين الإنسان والبيئة شرخ مدمر، يزداد هوة واتساعاً ويودي بالبشرية إلى كارثة بيئية. هذا الشرخ أو هذه الهوة بين الإنسان والطبيعة لا يقعان في حقيقة الأمر في الإنسان، بل داخل وعيه وداخل إحساسه بالعالم. لتقليص هذه الهوة يتوجب على الإنسان أن يكون متعاوناً ومتفقاً كلياً مع البيئة وأن يغير نظام متطلبات وقيم ومقاصد الفرد والمجتمع ككله.

- تكمن استراتيجية حل القضايا والمشاكل البيئية في تحسين وتطوير شخصية الإنسان نحو الأفضل، وإنسانية أهداف النشاط الاقتصادي، وتوجيهه نحو حياة نوعية والاستهلاك المنطقي والعقلاني، والصحة، والسلامة في البيئة المحيطة، وزيادة الثقافة والتعقل والرشاء، لأن السبب الرئيسي لتدهور بيئة الإنسان والأزمة البيئية المتعاضمة هو الإنسان نفسه، وخصائص نفسية الإنسان الحالي المتحضر، الذي يعتمد على النتائج اللحظية السريعة في سعيه إلى الرفاهية، وغير القادر على التفكير بشمولية، وهو يتصور لنفسه مستقبلاً بعيداً عن عواقب أعماله في علاقته مع البيئة.

إن أمن وسلامة حياة البشر والأجيال القادمة في الوقت الحالي تحددها حالة البيئة بدرجة أكبر من القدرة الدفاعية للدولة. يجري تخريب الطبيعة بشكل عنيف جداً أمام

أعين الجيل الواحد. لقد بدأنا ندرك مؤخراً ومنذ مدة قليلة أن البشرية فانية مثلها في ذلك مثل أي شخص كان، والذي يستهلك الكثير في سعيه إلى حياة أفضل، ويطور الثقافة والتكنولوجيا، ويقوم إفرادياً وبمعزل عن الدولة بالمساهمة في القضاء على المجال الحيوي، محققاً بذلك الدورة الطبيعية "ولادة - تطور ونمو - كبر - موت وفناء".

إن العالم الآن بالنسبة للإنسان العاقل هو غيره في الماضي. لذلك يسعى الناس (من المثقفين إنسانياً) إلى علاج الطبيعة والمحافظة عليها لمدة أطول، ويتطلعون إلى أن تعيش الأجيال القادمة في محيط حيوي يتطور بثبات واستقرار. ويصبح مفهوم التطور المستقر وبشكل تدريجي خطأ استراتيجياً سائداً في سياسة الكثير من الدول المتقدمة، وفي وعي وسلوك المفكرين التقدميين. وقد صار مفهوماً عدم إمكانية التوسع التقليدي السابق للإنسان في الطبيعة بغية أخذ كل ما هو ممكن منها وبأية وسيلة، ووضع الطبيعة في وسط العلاقات الاجتماعية، يدفع البشر نحو اليقظة الروحية وتبديل قناعاتهم نحو تبديل الغايات أو الأهداف الاقتصادية والسياسية، ونحو زيادة الجهود لوقف تدهور البيئة والتحذير من هذا التدهور.

— بما أنه لا يمكن التغلب على الظواهر الأزمانية للنظام البيئي بشكل منفرد (لشخص، أو منطقة، أو دولة أو حتى قارة)، فمن الضروري أن تكون هناك إرادة مشتركة لكل حي نحو استمرار الحياة، ومن الضروري أيضاً تضافر الجهود لدى جميع الناس على كوكب الأرض لتحقيق هدف التطور المستقر والثابت. ومن الضروري قيام اتحاد بين العلم، والسلطة والمصالح الاجتماعية على أساس روحاني، والفهم العام للمشكلة، وإخضاع المصالح السياسية والتكتيكية للشخصيات الحكومية للخط الاستراتيجي، والتغلب على المصالح المهنية الضيقة وإخضاعها للمصلحة العامة. من الضروري قيام اتحاد للسلطة ورأس المال والشعب، من أجل استمرار حياة البشر في وسط حيوي متغير. وهكذا فإن الخروج من الأزمة الناشئة في علاقات الإنسان مع البيئة يتطلب جهوداً موجهة نحو التغلب على الانقسام الحكومي والبشري، والضعف السياسي والاقتصادي، والجهل وقلة الخبرة.

— إن المساعدة في تطور الفكر البيئي، والقناعات والأفكار العامة المتحضرة، وإعداد الناس للقيام بأنشطة مشتركة للتغلب على الأزمة، والحد من خطر وأعباء

عواقب هذه الأزمة هي ميمة التعليم البيئي. إن أكثر وسائل التعليم البيئي فعالية هي السياحة، فالسفرات والرحلات، والتواصل بين الشعوب وبين الأقاليم والمناطق، والانطباعات الحية لما شاهده الإنسان في العالم (الأوضاع المختلفة في البلدان والدول المختلفة، والاهتمام الحكومي المختلف بالبيئة، والعلاقة التقدمية المتحضرة للناس البسطاء مع البيئة، وسعي الناس للسفر إلى الطبيعة، وإلى الأماكن النظيفة بيئياً من هذا الكوكب... إلخ)، كل ذلك سيسمح بتطوير الفكر البيئي العام ويختصر الطريق من الكلمة إلى الفعل، ويغير علاقة الإنسان بالبيئة.

٢ - بيئة الإنسان:

لا يعي الكثيرون اليوم العلاقة المتبادلة بين المصير الذاتي، والفلسفة (العقيدة) الذاتية مع المشكلة البيئية العامة للإنسانية؛ فلو كان ذلك في الوعي والإدراك الجماهيري العام للبشر لأدى إلى القضاء على هذه المشكلة البيئية. يقوم الإنسان كشخصية بتشكيل نمط حياته الخاصة، وكل الوقائع التي تحصل معه تمر عبر شخصيته، وعبر علاقته مع العالم المحيط به، وإدراكه واعتقاداته. لا تستطيع هذه الفلسفة الحياتية الخاصة في الوقت الحالي التتحي جانباً عن رؤية المشاكل العالمية للبشرية ولا سيما البيئية.

— إن قضايا المحافظة على استقرار المحيط الحيوي، وتغير بنية حاجات البشر، ونيج التكنولوجيا الحديثة باتجاه المتطلبات والشروط البيئية، والحفاظ على الموارد هي قضايا أساسية لإزالة التناقضات في منظومة "الإنسان - البيئة". إن تأزم قضايا البيئة المحيطة، والخطر الشامل على مستقبل الحضارة الإنسانية طرح بموضوعية ضرورة التثقيف، والتعليم البيئي إلى المقام الأول بين المساعي والمطامح الاجتماعية المعاصرة. يعتبر التعليم البيئي الآن رسمياً أحد الاتجاهات الريادية لتحسين الأنظمة التعليمية، لأنه مدعو لتشكيل الوعي البيئي، والعلاقة المسؤولة مع البيئة والصحة، وتوجيه الإنسان نحو خلق وتشكيل نمط العيش الصحي، الذي يتميز بالتوافق والانسجام في علاقات "الإنسان - البيئة".

– يتوجب على التعليم والتثقيف البيئي أن يوصل المجتمع إلى جعل جميع الأنشطة صديقة للبيئة وخصوصاً الإدارية والتكنولوجية وإدارة الأعمال. ولكن الأولوية هي مشكلة الانتقال إلى موديل الأمن البيئي المستقر للتطور والتنمية الحضارية، الذي يتحقق في تشكل الإنسان من النموذج الجديد الجاهز، والقادر على تحقيق هذه الأفكار، والذي يدرك أهمية ذلك لبقاء البشرية.

علم البيئة: هو علم مكان الإنسان على الأرض وعن دوره ونشاطه. علم بيئة الإنسان هو علم موجه نحو معرفة قوانين (سنن) تفاعل الإنسان مع العالم المحيط به (وبشكل خاص العوامل الطبيعية بالدرجة الأولى، وكذلك العوامل الإنتاجية والمعيشية والاجتماعية). يتوجب على معرفة ودراسة هذه الصلات والتفاعلات المتبادلة، أن تساعد في تحسين نوعية الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وترشيد وعقنة العمليات التي تحصل داخل التجمعات البشرية.

– إن موضوع دراسة بيئة الإنسان يمثل نظاماً معقداً يضم: مجموعة الناس بعضها مع بعض وخصائصها (الصحة السكانية العامة، السلوك الديموغرافي، الوعي البيئي، مستوى الثقافة والتعليم)، الوسط المحيط: هو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان (الطبيعة، الاقتصاد، السكان، الظروف الاقتصادية والاجتماعية) بيئة الإنسان هي مادة أو علم مركب ومتعدد الجوانب، يتطلب معرفة العديد من فروع العلم: الفلسفة، الجغرافيا، التاريخ، علم الاجتماع، الديموغرافيا، الاقتصاد الإقليمي، السلالات البشرية، علم الآثار، الجيولوجيا، الجيوفيزياء، الجيوكيميا، علم المناخ، علم الأحياء، الطب.

تتصدر الأوضاع الرئيسية العامة لبيئة الإنسان في المرحلة الحالية في التالي:

١- يقع الإنسان والبشرية تحت تأثير عوامل الوسط (الخارجي) المحيط، التي تستدعي رد فعل عكسي.

٢- يمكن لتأثير عوامل الوسط المحيط على الإنسان والبشرية أن يكون إيجابياً أو سلبياً.

٣- يمكن أن تكون نتائج تأثير عوامل الوسط الخارجي على صحة الإنسان، والسلوك الديموغرافي... إلخ مباشرة بعد التأثير فوراً، أو بعد سنوات عديدة (أو أجيال عديدة).

٤- إن الحماية من بعض عوامل الوسط الخارجي (على شكل اللباس والمسكن والنقل والطاقة والاتصالات)، وتشكيل "الحضارة المدرعة" والوسط الاصطناعي للعيش ستؤدي حتماً إلى ظهور العوامل السلبية الأخرى، التي تتطلب إقصاءها أو تقليل تأثيرها.

٥- يؤدي التقدم التقني الذي يحمي الإنسان من التأثيرات والكوارث الطبيعية السلبية، إلى زيادة عدد العوامل السلبية التي تؤثر على الإنسان (العوامل التقنية الناتجة عن البشر)، وتؤدي إلى تلوث الهواء، والماء، والمنتجات الغذائية، وتأثير الإشعاع، والضجيج، وارتجاج الحقول الكهرومغناطيسية.

٦- كي يستطيع الإنسان العيش في ظروف الوسط الخارجي المتغيرة، من الضروري التكيف مع هذه الظروف (التكيف الحيوي والاجتماعي).

٧- إن موارد كوكب الأرض ومحيطه الحيوي محدودة ومستنفدة لذلك يجب أن يتم استثمار الطبيعة بأسلوب علمي منظم وعقلاني، أما النمو الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي فهو محدود، أي يجب أن توفر التكنولوجيا الجديدة في الموارد، ويجب البحث عن موارد جديدة للغذاء، والطاقة والإنتاج، والعمل على استقرار عدد السكان بشكل عقلاني وطوعي، كما يجب أن تتخلى الدولة مع الوقت عن "الأناية القومية والاقتصادية"، وتوزع الموارد بالتوافق مع عدد السكان، وبالتساوي بين الدول الغنية والفقيرة، والشعوب، والبشر. (Zorin- etc.- 2000)

٣ - المكانة الخاصة للسياحة بالنسبة للبيئة:

تحتل السياحة مكانة مميزة ضمن مجموعة الفروع ذات التوجه الواضح نحو استثمار الموارد الطبيعية. وهذا مرهون بمجموعة من الأسباب:

- ١- خلافاً لغالبية فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، التي ينتقل إنتاجها إلى المستهلك، فإن السياحة على العكس من ذلك، إذ تتسبب في انتقال أعداد كبيرة من الناس إلى الأماكن التي تتركز فيها موارد الراحة والاستجمام، أي المنتج السياحي، حيث يتم استهلاك الموارد السياحية في أماكن توضعها.
- ٢- غالباً ما تعتبر السياحة أنها السبابة في استثمار الموارد الطبيعية، والأولى في اجتذاب المجمعات الطبيعية وعناصرها التي لم تستخدم من قبل إلى دورة نشاطها مثل: الجبال العالية، الشواطئ، الغطاء الثلجي، المناظر الطبيعية الخربة، الكهوف، الشلالات وما شابه ذلك.
- ٣- خلافاً للفروع الأخرى فإنه لا يترافق مع النشاط السياحي استنزاف للموارد الطبيعية أو المعالجة اللاحقة لها (تصنيعها)، ويستخدم عندها المجمع الطبيعي (اللاندشافت) بشكل عام وليس بعض مكوناته.
- ٤- تتقدم السياحة بدورها كشكل من أشكال استثمار الطبيعة متعدد الأهداف بمختلف المطالب والشروط تجاه المجمع الطبيعي، وغالباً ما تكون الطبيعة استقطابية. ففي حين يتطلب أحد أشكال السياحة مثلاً فريدة المجمعات الطبيعية، يتطلب نوع آخر من أنواع السياحة نموذجية هذه المجمعات الطبيعية، المهم بالنسبة للسياحة هو الراحة وعدم الراحة، والشتاء والصيف، والوسط المدني، والوسط الطبيعي. لذلك فإن الأرض قد أصبحت من الناحية العملية مورداً سياحياً. والسياحة كمستثمر للمكان، وقطاع تتطور بشكل أكثر ديناميكية من جميع فروع الاقتصاد الأخرى.
- ٥- تتعايش السياحة وتقترب بنجاح مع الأنواع الأخرى لاستثمار الطبيعة: مع الاقتصاد الزراعي (الحدائق الزراعية)، والاقتصاد الحراجي (الحدائق الطبيعية)، ومع صيد السمك (حدائق الأحواض المائية) ومع حماية الطبيعة (الحدائق الوطنية) وحتى مع صناعة واستخراج المعادن (رحلات). ولكنها تتقدم عندها إلى المجمعات الطبيعية بمطالب وشروط إضافية (التسلية، والراحة، والتنوع، وسهولة الوصول... إلخ).

بتغير حدود المفاهيم السائدة لاستثمار الطبيعة بالنسبة للفروع الاقتصادية الأخرى. من الصعوبة بمكان على السياحة وضع حدود لتلك المفاهيم التقليدية مثل: "المجمع الطبيعي" و"الظروف السياحية الطبيعية" و"الوسط السياحي" و"الموارد السياحية" فهي تكتسب حجماً ومضموناً متفاوتين بالنسبة لأشكال وأنواع السياحة المختلفة.

٧- خلافاً للفروع الاقتصادية الأخرى التي ينصب التأثير الأكبر فيها على الطبيعة بواسطة القوى الإنتاجية المادية والحية، فإن ذلك يحدث في السياحة عبر السائح - المستهلك. يؤثر السائح شخصياً من خلال عملية النشاط الترويحي بشكل مباشر على اللاندشافت الطبيعي، وهذا الضغط البشري القوي يقوض بشكل كبير استقرار وثبات المجمعات الطبيعية المنظمة ذاتياً في مناطق الراحة والاستجمام الجماعية (شاطئ اللاذقية، ضواحي دمشق وغيرها). لذلك فإن طريق تحسين التكنولوجيا الإنتاجية المستخدمة بشكل واسع لحماية المحيط الحيوي قد لا يكون الوحيد وربما ليس الرئيسي. يكتسب التنظيم المكاني للنشاط السياحي والتنظيم المكاني لمناطق الاستجمام أهمية بالغة والتي تلبي بشكل أقصى الاحتياجات الترويحية للبشر، من دون أن تلحق الضرر بالموارد الرئيسي للسياحة ألا وهو المجمع الطبيعي.

٨- إن السياحة التي يعتبر المجمع الطبيعي موردها عموماً (على مستوى الكوكب حالياً) معنية جداً بالحفاظ عليه. يؤدي تلوث الغلاف الجوي والمياه بالنفايات الصناعية والمنزلية إلى تخریب موارد الاستجمام، ويجعل من غير الممكن تنظيم الأنشطة السياحية. إن السياحة مهتمة بشكل أكبر من الفروع الأخرى بتنظيم التأثيرات الخارجية (البشرية) على المجمعات الطبيعية، وإيجاد تكنولوجيا إنتاجية وحياتية مؤثرة وفعالة بيئياً.

٩- تعتبر السياحة فرعاً اقتصادياً فعالاً من الناحية البيئية. إن عمل المشتغلين في السياحة ليس موجهاً نحو الطبيعة كما هو الحال بالنسبة للفروع

الاقتصادية الأخرى، بل نحو الإنسان مباشرة ونحو استنهاض قواه الفيزيائية، والنفسية، والذهنية.

١٠- تقوم السياحة بدور ريادي في قضية التعليم والتنقيف البيئي لسكان الأرض، وهي أداة فعالة في تشكيل العقيدة البيئية العامة عند البشر.

٤ - أنماط الاستثمار السياحي للطبيعة:

وفقاً للحاجات الأساسية (استعادة القوى الفيزيائية بشكل بسيط أو موسع وتطوير المقدرة الروحية للشخصية) هنالك ثلاثة نماذج للاستثمار السياحي للطبيعة هي: الصحي، والرياضي، والمعرفي.

١- الاستثمار السياحي الصحي للطبيعة:

يقوم هذا الاستثمار بتلبية الحاجات في التجديد البسيط أو الموسع لقوى الإنسان الفيزيائية والنفسية، ويزيل الإعياء الناتج عن العمل الإنتاجي أو المنزلي، والوقاية من العديد من الأمراض. يترافق هذا النموذج الاستثماري للطبيعة مع تغيرات هامة للمجمعات الطبيعية، ويتطلب تجهيزها بمختلف أسباب الراحة، وتقسيمها إلى مناطق وظيفية مستخدمة من قبل السياح بأشكال مختلفة.

عندها يجب أن تكون مناطق إنزال السياح وإقامتهم منفصلة عن مناطق الاستثمار الجماعي بقصد الاستجمام، وعن مناطق التواصل والاتصال مع الطبيعة البكر وأراضي المحميات، حيث بالإمكان إدراك وتحسس اللاندشافت بواسطة النظر فقط، أما برنامج الرحلات السياحية فهو منظم بشكل صارم.

الأشكال المستقبلية لهذا النموذج هي الحدائق الطبيعية (الوطنية، والحدائق الزراعية، والحدائق على شكل أحواض مائية).

يجب أن تحتوي الحدائق الطبيعية على مناطق للاستخدامات العلمية (أراضي الحجز والمحميات)، ومناطق الاستجمام (اللاندشافت الطبيعي، اللاندشافت المنظم: المخيمات ومواقف للسياح، القواعد السياحية، الحدائق الحراجية، والحدائق الزراعية،

إن تمازج مصالح واهتمامات الاستجمام والزراعة)، وكذلك مناطق الاستعمالات الاقتصادية (الاقتصادي الزراعي والحراجي، مناطق تربية الأسماك).

يجري تنظيم السياحة في الحدائق الطبيعية بطرق تخطيطية (تقسيم الأرض إلى مناطق وظيفية)، وعن طريق إجراءات تنظيمية (مد وتعليم المسارات السياحية، والتوزيع العقلاني لعناصر القاعدة المادية للسياحة والبنية التحتية للاستجمام).

تفترض البنية التنظيمية للحديقة الطبيعية توضع منطقة الاهتمامات العلمية في عمقها، وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتضم مناطق اللاندشافت الطبيعي لسطح الأرض ومناطق الاستجمام الأخرى. تتوضع في المنطقة المتطرفة للحديقة الريفية كل من القواعد السياحية، ومركز الخدمات، والأراضي الاقتصادية، كذلك تتوضع هناك شبكة النقل بالترانزيت.

من بين إحدى القضايا البالغة الأهمية لحماية الطبيعة بالنسبة لهذا النمط من استثمار الطبيعة تلف الأرض نتيجة لكثرة الحركة عليها في أماكن الاستجمام المكثف. ونتيجة لذلك تتعرض النباتات للتدهور والانقراض. ينتشر هذا التجاوز والتخريب للتعاش الحيوبي (للبيوكنوز) على أراضي القواعد السياحية مباشرة، وقواعد الراحة والاستجمام ومناطق الراحة الجماعية المكثفة. يعتاد الناس على الغابات المداسة والرمال العارية، والأشجار المتضررة والمعطوبة، وبالتالي تتشوه علاقاتهم نحو الطبيعة وحمايتها، وبذلك تنخفض نوعية الراحة والاستجمام وأثرها الاجتماعي.

وهكذا يتميز الاستثمار السياحي الصحي للطبيعة بما يلي: الضغط والحمولة الشديدة على المجمعات الطبيعية، تطور عدد كبير من أشكال النشاط الاستجمامي، التي تضع شروط غير متجانسة تجاه الوضع الطبيعي، وتغييرات كبيرة وهامة للمجمعات الطبيعية والتي تأخذ طابعاً غير قابل للرجوع.

٢- الاستثمار السياحي الرياضي للطبيعة:

إن استثمار الطبيعة السياحي الرياضي مرتبط بتلبية احتياجات الإنسان في التجديد الموسع للقوى الفيزيائية. إن المركز الأساسي في بنية النشاط الاستجمامي هو مجموعة الدروس الفيزيائية مع نظام تدريبي (الألعاب والمباريات والمسابقات

الرياضية، المسير السياحي، تسلق الجبال، الصيد وما شابه ذلك). إن نمط استثمار الطبيعة هذا مرتبط بالمجمعات الطبيعية الفريدة التي يصعب الوصول إليها.

يتطلب وجود عوائق وموانع طبيعية، وتطرف في الظروف الطبيعية. لا يترافق عادة مع استثمار الطبيعة السياحي الرياضي حمولات استجمامية زائدة على المجمع الطبيعي، ولكن بما أن الأنظمة الجغرافية في المناطق الخطرة غير مستقرة فمن الضروري القيام وحتى هنا بإجراءات حماية للطبيعة. إلى جانب النشاط الاستجمامي هنالك تأثير سلبي على المجمعات الطبيعية من جانب الأنظمة التقنية والمنشآت الهندسية: الدروب الشريطية العشوائية، طرق السيارات، قواعد الراحة، المساكن، والأكواخ، إنشاءات البنية التحتية للاستجمام وما شابه ذلك. من الصعوبة إعادة إنشاء مراكز ومجمعات سياحية ضخمة في هذه المناطق.

مثال: نتناول التنظيم العلمي والعقلاني لاستثمار الطبيعة بقصد السياحة الرياضية. إن الأنظمة البيئية الجبلية هي التمازج الفريد لأنماط مختلفة من اللاندشافت في أرض محدودة. يخلق ذلك إمكانات فريدة لتنظيم أنشطة استجمامية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك فالجبال هي عبارة عن مجمعات طبيعية خطيرة، تحمل الكثير من العوائق الطبيعية (شدة انحدار السفوح والمنحدرات، الثلوج والجليد، الأنهار السريعة الهائجة، الشلالات، وتساقط وانهيار الأحجار والصخور، الوديان العميقة، الانهيارات الثلجية وما شابه ذلك)، التي يعتبر التغلب عليها إحدى المهمات التطبيقية للسياحة النوعية. تتأثر الأنظمة البيئية الجبلية، وبشكل واضح جداً، تجاه التأثيرات البشرية ذات الطابع الإنتاجي، والحياتي المعيشي والاستجمامي. وهذا يضع أمام مُعدّي المشاريع السياحية، ومنظمي السياحة، مسألة مهمة تتعلق بحساب طبيعة المجمعات الطبيعية الجبلية أثناء اختيار مخططات التنظيم المكاني للسياحة، وبناء واستثمار منظومات الترويج. يمكن أن نميز بشكل عام في المناطق الجبلية ما يلي:

السفوح، والتلال، والجبال المتوسطة الارتفاع والجبال العالية، اللاندشافت الذي تخترقه وديان الأنهار، والذي توجد عليها مناظر المنخفضات الجبلية. يجب أن يخضع المخطط العام للتنظيم المكاني للسياحة في المناطق الجبلية إلى الأسس التالية:

آ - كلما كانت الجبال عالية قلت الحمولات البشرية التي يجب أن يتحملها المجمع الطبيعي.

ب - كلما كانت الجبال عالية اتسعت بالتالي مجموعة إجراءات حماية الطبيعة، التي ينبغي اتخاذها.

ج - مع زيادة الارتفاع:

- يجب أن يزداد مستوى الخدمة الذاتية للسياح.

- يزداد تفعيل الراحة.

- يجب أن تقل أسباب الراحة والرفاهية التي توفرها القاعدة المادية للسياحة.

مع الأخذ بالاعتبار هذه الأسس يقتضي مخطط التنظيم المكاني للسياحة في المناطق الجبلية إنشاء مركز سياحي ضخم في منطقة السفوح الجبلية. وهذا المركز هو البوابة الفريدة إلى الجبال، إذ يحصل السياح على برنامج موسع للرحلة يعرفهم على المنطقة، وإمكاناتها السياحية، وعلى المعلومات الضرورية عن الراحة المنتظرة. يلاحظ هنا قاعدة مادية سياحية عالية الرفاهية، وشبكة متطورة للبنية التحتية الاجتماعية والاستجمامية.

- بعد تعرف السياح على المنطقة واختيارهم نوعاً معيناً من أنواع السياحة (ركوب الجياد، المسير، السياحة المائية، التزلج على الثلوج في الجبال)، يتجهون إلى القاعدة السياحية الواقعة وسط المناظر الطبيعية في منطقة التلال المنخفضة حيث يجتازون، ولعدة أيام، فترة التكيف، ويكتسبون الخبرات السياحية، ويحصلون على مجموعة من المعارف المطلوبة حول البيئة وقواعد السلامة السياحية، وبعد ذلك ينطلق السياح في رحلتهم إلى الجبال التي يجب أن تقام فيها شبكة متشعبة من الأكواخ والمساكن، والمواقف السياحية المجهزة بما يلزم.

يجب أن ينظم استثمار الطبيعة السياحي الرياضي بشكل صارم من حيث التحرك الذي يتم حسب المسار المرسوم حصراً. من الأهمية بمكان وضع علامات على المسار السياحي، والتجهيزات المطلوبة، وأعمال خدمات المراقبة والإنقاذ وخدمات الرقابة البيئية.

٣- الاستثمار السياحي المعرفي للطبيعة:

يؤمن استثمار الطبيعة السياحي المعرفي تحقيق وظائف تطوير القوى الثقافية والفكرية والمقدرة الروحية للشخصية، ويتم عن طريق استهلاك القيم الطبيعية والثقافية. لا يدور الحديث هنا عن الاستهلاك المادي أو استهلاك الطاقة بل الاستهلاك المعلوماتي، عن طريق إدراك وتحسس منشآت الاستجمام. واللاندشافت بشكل أساسي. يتميز نمط استثمار الطبيعة هذا بالصرامة العالية تجاه المجمع الطبيعي ككل، وتجاه تلك الخواص مثل التشويق والتفرد، والغرابة، والجمال والروعة، والتباين والتميز، المهم لدى تحسس المناظر الطبيعية أن تكون مشوقة. بناءً على ذلك يتوجب على استثمار الطبيعة السياحي - المعرفي أن يساعد على تحسين الخصائص الجمالية للاندشافت، وزيادة روعته وجاذبيته ويفترض القيام بعدد كبير من أعمال الاستصلاح (تقليم وتنظيف الغابة، وزراعة مساحات خضراء وتنظيم اللاندشافت وتشكيل شبكة من ساحات المشاهدة والطرق).

- يترافق مع استثمار الطبيعة السياحي - المعرفي ما يلي:

- حمولات بشرية استجمامية كبيرة ولفترة غير طويلة على المجمع الطبيعي.
- تأثيرات تقنية واضحة نتيجة للحاجة إلى شبكة متشعبة من الطرق والشبكات الهندسية والمواصلات، وساحات المشاهدة، ومؤسسات البنية التحتية للاستجمام.

يتمثل هذا النوع من استثمار الطبيعة في الحدائق الطبيعية والوطنية، ويتحقق في إطار الرحلات إلى الطبيعة (إلى الغابات، والمحميات وإلى الحدائق الطبيعية، وحدائق النبات والحيوان).

يبرز استثمار الطبيعة السياحي - المعرفي كحلقة أولى في سلسلة تواصل الإنسان مع الطبيعة. لذلك تبرز فيه بشكل واسع نواحي التربية البيئية، إذ يحصل المشتركون في الرحلة على معلومات هامة عن حياة النباتات، وسلوك الحيوانات، وطبيعة تطور التعايش الحيوي، ويتعلمون منها الطبيعة أي أنهم يحصلون على

المعلومات والمعارف الضرورية، التي بفضلها يمكن تهذيب الإنسان وتربيته على حب الطبيعة. لذلك يقوم هذا النمط لاستثمار الطبيعة بحماية الطبيعة رأساً وبشكل مباشر.

لا يتطلب نموذج استثمار الطبيعة السياحي - المعرفي القيام بإجراءات حماية الطبيعة، بهدف حماية وإعادة المجمعات الطبيعية المخربة والخصائص الجمالية للاندشافت فقط، بل وتشكيلها والسير بها نحو الأحسن. من الأهمية بمكان أثناء الإحساس البصري بمشاهدة اللاندشافت أن نعرف خصائصه، وإمكانية تأثيره على التقييم الجمالي.

أظهر تحليل آليات تحسس وتقبل الإنسان للمناظر الطبيعية بعض قوانين التشكيل الجمالي للاندشافت الطبيعي. فاللاندشافت سيكون مقبولاً بشكل كبير وغير اعتيادي إذا ظهرت بوضوح تركيبته (مكوناته) ومنظوره المفتوح بعمق. لا يجوز أن يظهر التباين صارخ للعين، فهذه السمة تشير إلى غرابة المجمع الطبيعي. كما يجب أن تكون تفاصيل المنظر الطبيعي غير العادي (الغريب) عالية. لكن المنظر الطبيعي سيكون محسوساً ومقبولاً كلوحة فنية رائعة بنفس الظروف والشروط ولكن عندما يظهر التباين بشكل واضح.

- بموجب مقياس التناسب في استغلال الطبيعة، يتضمن استثمار الطبيعة البكر والوسط المتمدن أربعة نماذج لاستثمار الطبيعة وبالتالي أربع مناطق وظيفية تتمتع بالموصفات والخصائص التالية:

1- استثمار الطبيعة كمحمية: يمكن الوصول إليها من قبل العلماء والاختصاصيين لأجل الأبحاث والتجارب، ومن قبل الطلاب من أجل التطبيقات العملية، ومن قبل الجمهور لأجل الرحلات قصيرة الأجل. يسمح بتدخل الإنسان بما في ذلك الإمساك بالحيوانات وإطلاق النار عليها في المحمية، لأجل المحافظة على الحالة الطبيعية، وتعويض الحلقات المفقودة من المجمع الطبيعي.

إن السمة الرئيسية المميزة لاستثمار الطبيعة كمحمية لا تكون بوصفها مادة أولية بل استثماراً معلوماتياً للموارد الطبيعية. يجب أن تبني مساكن العاملين في المحمية وفنادق الزوار خارج أرض المحمية.

٢- استثمار الطبيعة من أجل الاستجمام: يقوم على شبكة متطورة من الحدائق الطبيعية المسيجة من أجل الراحة طويلة الأمد والسياحة، وفي الغابات وأراضي الصيد، والمروج الطبيعية، والمراعي، إذ يفترض هنا استثمار متوازن للمجمعات الطبيعية ذات المنشأ الطبيعي، مع القليل من التدخل البشري وغطاء نباتي مستقر ومختار.

إن الأهمية الكبيرة هنا هي للرحلات، ويبقى المنظر الطبيعي هو العامل الأهم مثلما هو الحال في استثمار الطبيعة كمحمية طبيعية، ولكن يسمح هنا بالجلوس فوق العشب، والسياحة، وجمع الفطور والثمار البرية، وصيد السمك وما شابه ذلك. تتوضع هنا القواعد السياحية، والقرى السياحية، وتتوزع هنا شبكة من الدروب والمسارات السياحية.

٣- استثمار الطبيعة الريفية (الزراعي): ويتميز بالكثافة الوسطى والعالية من حيث الاستثمار الزراعي، تتخلل البساتين والحقول والمزارع كل من السدود المائية والغابات والمروج وحدائق الضواحي المعدة للراحة.

٤- استثمار الطبيعة المدني: ويضم المدن ومناطق الخدمات الاجتماعية ومؤسسات الصناعة، التي تتخللها حدائق المدن والجنائن ذات الاستخدام اليومي.

٥ - الارتباط المتبادل بين حماية البيئة والسياحة:

تحتل السياحة كما أشرنا سابقاً مكانة خاصة في نظام البيئة واستثمار الطبيعة وسط المجالات الأخرى للنشاط البشري. من الضروري دراسة الارتباط المتبادل للسياحة مع الطبيعة وحمايتها وفق ثلاثة جوانب (اتجاهات) رئيسية:

١- حماية الطبيعة من أجل السياحة: لا يمكن أن تعيش السياحة دون أساس طبيعي هو الوسط الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك فهي تظهر متطلبات خاصة نحو حالته، ووجود موارد خاصة لذلك، ومن أجل تطوير أحد المجالات الأكثر دخلاً في النشاط البشري - السياحة - تشكل العناية بنظافة الطبيعة وجمالها ضرورة حيوية ملحة.

٢- حماية الطبيعة بواسطة السياحة: تقوم السياحة كنوع من أنواع النشاط الفعال الذي يمارس بتواصل وثيق مع الطبيعة، يُربي لدى الإنسان حب الطبيعة وتشجيع

حمايتها. إن السياحة كوسيلة للتواصل الدولي، وتمازج الثقافات المتقدمة، والتكنولوجيا، والأفكار الإنسانية والبيئية، والمعتقدات الفلسفية هي أداة قوية وجبارة للتعليم والمعرفة البيئية للسكان وتهذيب الشخصية، والإنسان ذي الفكر الجديد الموجه نحو الارتباط المتبادل "الإنسان - البيئة". تمتلك السياحة مخزوناً هائلاً من الوسائل الفعالة والمؤثرة لحماية البيئة (نسبة للمجتمع ككل أو نسبة للتطور الذاتي على حد سواء).

تلعب السياحة واحداً من أهم الأدوار في حل مسألة حماية الوسط الطبيعي من خلال العديد من الأسباب الأساسية:

١. تعد السياحة واحدة من أكثر قطاعات الاقتصاد الوطني المتطورة ديناميكية. فهي تشكل جزءاً هاماً من الناتج الإجمالي العالمي. وتجذب حوالي ٧% من الاستثمارات العالمية، وتوفر أعداداً كبيرة من فرص العمل الجديدة.

٢. تؤثر السياحة على مجمل القطاعات الاقتصادية الأساسية للدول، ومختلف جوانب المجتمع المتحضر، وتعد السياحة واحدة من الوسائل الفعالة للإصلاح في بنية الاقتصاد، وتغير أولويات التطور الاجتماعي.

٣. تحمل السياحة وظيفة اجتماعية عميقة. توجه السياحة في هذه المرحلة من تطورها بشكل أساسي نحو حل وظائف سياحية محددة.

تحديد المهام الاجتماعية للسياحة فيما يلي:

- تقديم الخبرات المادية خاصة للمستهلك على شكل باقة واسعة من الخدمات.

- تشكيل مستوى تعليمي وثقافي واجتماعي عام للسكان.

- تأمين الراحة واستنهاض القوى الحيوية والصحية للمستهلك.

- توافق الاهتمامات لدى مجموعات مستقلة من السكان مع الاهتمامات طويلة الأجل للمجتمع، وخاصة الحفاظ على وسط بيئي، اجتماعي ثقافي

ملانم (Birjakov- 2000).

حماية الطبيعة من السياحة:

تؤثر السياحة مثلما هو الحال بالنسبة لأي نشاط بشري على المجمع الطبيعي، وتعتبر سبباً في تردي حالة الطبيعة (أثناء "الفعالية" الزائدة للنشاط السياحي)، لذلك يجب عند ممارسة أي نوع من أنواع النشاط السياحي مراعاة الشروط البيئية (جعل النشاط السياحي متوافقاً مع شروط البيئة).

يتم تقييم تأثير السياحة على الوسط المحيط بالاتجاهات التالية:

– الهواء: الرائحة (إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية والحرارية من قبل السياح وطاقم الخدمة).

– الماء: التزويد بالمياه، استهلاك المياه (في المطبخ، عند التنظيف، في الحمامات "الساونا"، في الغرف، عند تقديم الخدمات السياحية).

– التربة والمياه الباطنية: حماية المياه (عند تقديم الخدمات السياحية، واستعمال المخلفات).

– الضجيج: مستوى الضجيج (في مكان الترويج عند تقديم الخدمات السياحية).

– التأثير البصري: المكان، المنطقة المحيطة، اللاندشافت، النفايات، الخدمات السياحية.

يقدم المراقبون البيئيون جواباً كما يأتي: بأي شكل تحل المنشآت السياحية بشكل عملي المسائل البيئية، وإلى أي حد تهتم القيادات بحلها؟ أي تأهيل بيئي يلزم العاملين؟ كيف تنشر المعطيات البيئية؟ وبأي شكل تأخذ المنشآت السياحية، مصلحة شركائها من السياح بالاعتبار؟.

وفقاً للإدارة البيئية للمؤسسات السياحية يجب عند تقديم الخدمات السياحية أن تراعي القضايا البيئية في أنشطتها المختلفة من التخطيط وشراء المواد الغذائية والعبوات، إلى حل المسائل العملية اليومية.

– إدخال الطرق البيئية في إدارة المؤسسات السياحية، فالإدارة البيئية تعد بالنسبة لصناعة السياحة عملاً جديداً نسبياً.

يمكن لأية منشأة سياحية في حالة الإدارة العقلانية أن تقلص من الآثار الضارة على الوسط المحيط.

يتضمن نظام الإدارة البيئية للمؤسسة ما يلي:

- تصوراً عملياً لإدارة البيئة.
- السياسة البيئية للمؤسسات، ومهام حماية الوسط المحيط.
- مضمون المنتج السياحي النظيف بيئياً.
- سياسة شراء المنتجات الغذائية، العبوات والأواني والتعاون في أعمال حماية الوسط المحيط (Senin. 1992).

حماية الطبيعة من أجل السياحة

إن السياحة مهتمة قبل غيرها بحماية الطبيعة، وضبط التأثيرات البشرية على الطبيعة، وجعل جميع الأنشطة البشرية متوافقة مع شروط حماية البيئة، وإيجاد تكنولوجيا فعالة لا تضر بالبيئة، وتشكيل قنوات بيئية جديدة لدى الناس. وهذا مرتبط بجوهر وهدف النشاط السياحي وهو استعادة وتجديد القوى الفيزيائية والنفسية والعقلية للإنسان. يمكن تحقيق هذا الهدف إذا كان المجمع الطبيعي يلبي مجموعة من الشروط.

إن المركبات الطبيعية - المناخية والبيئية هي أحد العوامل الرئيسية، التي تحدد مدى رضى السائح عن الرحلة السياحية، والاستجمام، إذ لا يمكن التوصل إلى إحساس السائح العائد من الجولة السياحية بتحقيق رغباته، وأمله (أهداف الجولة) عن طريق الإحساس براحة ورفاهية الوسط المضيف، وأمنه وسلامته، من دون توفر العنصرين الطبيعي والبيئي في الوسط المضيف (الراحة والأمان).

إن مركبات المجمع الطبيعي جذابة ومشوقة للسائح، وتساعد على راحته الجمالية (التمتع بالجمال) وتلبي المطالب والاحتياجات الجمالية:

١ - اللاندشافت وخصائصه:

- الأقسام الجميلة الرائعة من الأرض، الشواهد الطبيعية
- الأماكن التي تطل على مناظر جميلة (المنظر الطبيعي).

- التمازج الجميل لعمارة أبنية المجمع السياحي مع منظر سطح الأرض المحيط به.
- البراكين.

٢- خصائص مركبات الشاطئ (البحري، والنهري، وشاطئ البحيرات):

- الساحل (مرتفع، جبلي، صخري، مستقيم، مستو).
- الرؤوس البحرية.
- الخلجان.
- الثغور، والأخوار.
- شاطئ يحتوي على منشآت معمارية غريبة وجميلة الشكل.

٣- الخصائص الهيدروجغرافية للمكان:

- الينابيع والمصادر المائية، الينابيع العلاجية والحارة
- السدود، والسدود التخزينية، والبرك، والأخوار.
- البحيرات الجميلة الرائعة، (الأكواع النهرية).

٤- الخصائص الجيومورفولوجية في المناطق الجبلية:

- شكل ولون الصخر.
- المغاور، والوديان الضيقة (مسيلات الأنهار).
- الوديان التكتونية أو التحتانية.
- التشكيلات الكارستية.
- المنخفضات، والكهوف... إلخ.

٥- النبات والحيوان:

- الغابات والأراضي الحراجية.
- الوديان، والمروج.
- خصائص عالم الحيوان المحلي.
- المحميات الطبيعية

بالطبع يجب أن تبقى هذه المركبات (العناصر) الطبيعية تحت الحماية والمحافظة عليها من أجل تطوير وتنمية السياحة.

إن تلبية الشروط البيئية للسائح بشأن حماية الوسط المحيط أثناء توظيف المشاريع السياحية، ستؤمن أمنه وسلامته البيئية، وتساعد على توفير الراحة والرفاهية البيئية والجمالية للسائح.

إن تأمين سلامة السياح والضيوف هي الشرط الأول والضروري والملزم للضيافة.

يتم تأمين السلامة والأمن البيئي والصحي للسياح من خلال التدابير التالية:

- الرقابة على السلامة البيئية لحالة الهواء ومياه الشرب والغسيل، والأكل والمواد الغذائية، والمراقبة الخارجية على الصحة وانتشار الأوبئة والمراقبة للفنادق، والرقابة الداخلية لتنفيذ إجراءات مكافحة الصحة للأوبئة.
- الرقابة لموردي المواد الغذائية، وعدم السماح بشراء مواد غذائية من الموردين غير المعتمدين.
- ضرورة توفير الإسعاف الطبي السريع، ووسائل النقل، إلى مراكز تقديم الإسعاف الطبي الثابت.

لقد تشكل في الدول المتقدمة لدى القسم الأكبر من السكان (لدى السياح المحتملين كحد أقصى) وعي بيئي ومساح نحو أسلوب الحياة الصحي، الذي يتميز بوجود علاقات انسجام بين الإنسان والوسط المحيط، والتهديب المسؤول تجاه الصحة والوسط البيئي المحيط، إذا كانت شروط سكان المدن تجاه البيئة في الوسط المدني تسمح (بسبب مشاكل موضوعية) ببعض اللين، فإن شروط المستجمين من سكان المدن هي أكثر صرامة تجاه الطبيعة في المحيط (الوسط الاستجمامي).

من هنا ينبع الشرط الأول للسائح تجاه الوسط الخارجي (المحيط) بالمجمع السياحي: إذ يجب أن يتوضع المجمع السياحي في منطقة نظيفة وآمنة بيئياً. ستكون جميع عوامل التأثير السلبي للمجمع السياحي على الوسط الطبيعي المحيط به، ومخالفة أو خرق الشروط البيئية وشروط حماية الطبيعة مستوعبة بشكل واع من

قبل السائح المتحضر كتلوث بيئي، وعلى العكس من ذلك سيكون التقيد بالانسجام البيئي "المجمع السياحي- الوسط المحيط" (الطبيعة) مقبولاً بارتياح. لدى التقيد من حيث المبدأ بهذا الوضع، فإن لنا شأناً مع السياحة البيئية (بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة).

يتمثل التقيد بشروط السياحة البيئية في التالي:

- المحافظة على التطور الثابت بيئياً، والسلامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي للإقليم الذي يوجد فيه المجمع السياحي.
 - تفضيل استعمال الموارد الطبيعية النظيفة بيئياً.
 - عدم إلحاق الضرر بالوسط المحيط خلال عملية النشاط السياحي، أو جعل هذا الضرر في الحدود الدنيا.
 - تضمين برامج الجولات السياحية (برامج خدمة السياح) عناصر التثقيف البيئي، والتعليم، والدعاية لأسلوب الحياة الصحي.
- وهكذا فإن تأمين الراحة البيئية للسائح الحضاري المعاصر يضع أمام صناعة السياحة مهمة تشكيل جولات ورحلات سياحية بيئية.

حماية البيئة بواسطة السياحة

إن السياحة كحركة جماعية تستوعب أفكار وأهداف الحركة البيئية، وعندما تتواصل وتتحد معها يمكن أن تصبح قوة قادرة على قهر عمليات تخريب الطبيعة في العالم، وحماية مصالح (صحة) البيئة والإنسان.

بما أن السياحة هي ظاهرة أممية، فإنها تساعد على اجتياز واختراق الحدود الدولية (الأنانية القومية) و"الجهل البيئي" وإرغام الدول ذات السكان الجاهلين بيئياً والحكومات التي تفضل مصالح التنمية الاقتصادية ملحقة الضرر بالبيئة، أن تتبّع أفكار التطور والتنمية (البيئية) الثابتة للحضارة.

إن النشاط الخاص بحماية الطبيعة، والذي تقوم به المنظمات السياحية والسياح، متنوع من حيث الأهداف والأشكال والطرق.

من حيث أهداف التنفيذ هنالك ثلاثة نماذج لإجراءات حماية الطبيعة: تربية - تعليمية، إنشائية وتنظيمية. ينحصر هدف الإجراءات التربوية التعليمية في الأعمال التي تتضمن التوعية الجماهيرية والدعائية، والتثذيب والتعليم بواسطة السياحة، والرحلات السياحية، من أجل الحصول على المعارف والخبرات واكتساب المهارات. وتتضمن الإجراءات التربوية التعليمية كلاً من الإجراءات والتدابير المعلوماتية، والدراسية، والتثديبية والدعائية:

تشكل الإجراءات والتدابير المعلوماتية أساس المعارف الحقيقية لحماية الطبيعة. إذ أنه من الأهمية هنا وصول المعلومات عن طريق قنوات السياحة والرحلات السياحية، وأن تساعد على تفعيل نظام التعليم البيئي والتربية البيئية.

التدابير والإجراءات التعليمية: تتضمن عملية النشاط السياحي من خلال الرحلات، إعطاء إمكانيات غير محدودة للتوسع والتعمق في التربية والتعليم البيئي، مضيئة بذلك معرفة متممة للدروس التقليدية في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية العليا. تبقى التربية والتعليم البيئي بلا معنى من دون القيام بأعمال ترويجية هامة والمسير السياحي، التي لا يقتصر السياح والمستجمون فيها على المشاهدة العينية، بل ويشاركون في تدابير وإجراءات حماية البيئة. تتضمن التدابير التعليمية كلاً من التدابير الخاصة بتطوير وتنمية خبرات جمع المعلومات ومراقبة ورصد الطبيعة، والتعمق بالمعارف الخاصة بحماية الطبيعة واكتساب مهارات حماية الطبيعة.

تضم التدابير التربوية لحماية الطبيعة كلاً من التوعية والإرشاد، والتحدث والحوار والإقناع بالأمثلة، التكليف، والتشجيع، والتربية والتثذيب الذاتي. يمكن لهذه التدابير من حيث الشكل أن تكون جماعية (جماهيرية، ومجموعائية) وفردية.

تتضمن التدابير الدعائية لحماية الطبيعة، التي تمارس في المؤسسات السياحية والترويجية وفي الجولات كلاً من الأشكال التالية: شفوية (محاضرات)، وأحاديث، وتقارير، وأمسيات فنية.. وغيرها، والدعاية البصرية، والبرامج الإذاعية وإجراءات وتدابير مركبة (مختلطة).

تضم التدابير الإنشائية ثلاثة نماذج فرعية هي: الموجهة لحماية الطبيعة بالذات، وإعادة الطبيعة إلى ما كانت عليه، ولتطوير قاعدة الموارد.

يتضمن تصنيف التدابير التنظيمية لحماية الطبيعة إلى مجموعات: التخطيط، والإدارة، والتكنولوجيا، والرقابة، وإعداد الكوادر، وتشكيل الأصول المنهجية للبحث العلمي.

يمكن إجراء تصنيف لأنشطة حماية الطبيعة في السياحة على أساس: الشخص - الجهة (المنفذة بالتحديد أو المؤسسة المنظمة لهذه التدابير)، والموضوع - الهدف (حسب أنواع الموارد الطبيعية، والأقاليم، والمنشآت "المواضيع" المعنية من الطبيعة)، والمؤشرات المؤقتة، ودرجة الصعوبة والتأمين المادي والتقني، والمنهجي، والكوادر... الخ.

إن الأشكال الأساسية لأعمال حماية الطبيعة هي: حوارية (الخطابية والعلمية - الطبيعية، وحماية الطبيعة، والقضايا والمسائل القانونية لحماية الطبيعة، وحول المواضيع الجمالية والأخلاقية، المرتبطة بحماية الطبيعة)؛ واستشارية - تعليماتية: الرحلات (دراسة طبيعة المنطقة، علوم الطبيعة، والمتاحف)؛ والنزعة إلى الطبيعة بقصد الحصول على المعارف؛ والدروس العملية، والمسير التعليمي - التدريبي، والمعلومات أثناء اجتياز الطريق، مقابلات في الاستراحة أثناء المسير، الدروس ضمن الحلقات، ألعاب بيئية، السياحة إلى المناطق الطبيعية، ومراسم وخصوصيات حماية الطبيعة، تأسيس مراكز حماية البيئة، تنظيم المتاحف المحلية، والمعارض، والإذاعة، وعرض الأفلام السينمائية وأفلام الفيديو، وأعياد الطبيعة والأعياد السياحية، وحفلات الهواة، والأمسيات التي تتناول مواضيع معينة، وأمسيات الراحة، والألعاب الذهنية، والمسابقات، والحملات الجماهيرية الجماعية لحماية البيئة، تخطيط وتجهيز الدروب السياحية، ترميز مسارات الرحلات، تشكيل دورة دراسية بيئية، إعداد أماكن إنزال السياح من وجهة نظر حماية الطبيعة، غرس حراجي سياحي، التشكيل الجمالي للمنظر الطبيعي لسطح الأرض، إنشاء أبنية ومنشآت للهو، والصحة، والمعرفة، والتشويق، رفع مستوى جاهزية عناصر إطفاء حرائق الغابات، الوقاية من القطع العشوائي للغابات والعناية بها، العناية بالوحوش البرية، مكافحة تعرية المنحدرات، الاحتفال بيوم

أصدقاء الغابة، تأسيس محميات مصغرة، تجهيز المناطق السياحية بالمرافق العامة، تخضير المنشآت والمؤسسات والمشاريع السياحية، إعداد التكنولوجيا العقلانية العلمية، مراكز إسعاف لحماية الطبيعة، رعاية المنشآت الطبيعية، الرقابة على إعداد السياح، تصرفات وأفعال مصلحة الرقابة والإنقاذ، الرقابة على التقيد بالشروط الصحية في المشاريع والمنشآت السياحية، الرقابة على فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بحماية الطبيعة، تصميم وتحديث التجهيزات والأدوات والموجودات السياحية، تمويل تدابير حماية الطبيعة، المساعدة على إيجاد أماكن طبيعية محمية، التعاون والتنسيق مع مؤسسات حماية البيئة، وإعداد الكوادر.

حماية البيئة من السياحة

إن السياحة كأي مجال من مجالات النشاط التجاري قادرة على الاستغلال غير المألوف والجائر للثروات الطبيعية. مثال على ذلك مرحلة تطور السياحة في نهاية القرن العشرين، عندما لم تقتصر التجارة بالنشاط السياحي في بعض الحالات، على خرق وانتهاك القانون فحسب، بل وحتى حقوق الإنسان المعنوية والأخلاقية. لذلك يتوجب ضبط وتنظيم النشاط السياحي على المستوى الحكومي وما بين الحكومات وبشكل خاص مسائل البيئة.

يجب بالدرجة الأولى حماية أماكن الطبيعة العذراء، وبعض الشواهد والآثار التاريخية والثقافية، التي تعتبر ذات قيمة خاصة للبشرية من النشاط السياحي. لذلك تقوم الدول بالإعلان عن وضع أراضٍ معينة تحت الحماية الخاصة. وتوضع قيود صارمة على النشاط الاقتصادي في هذه المناطق البرية أو البحرية أو تمنعه كلياً. كما تتم ممارسة النشاط السياحي في هذه المناطق بشكل محدود في مكان وزمن محددين. إن التوجه السياحي هذا هو أحد أنواع السياحة البيئية العديدة والمتنوعة، والسياحة البيئية الموجهة، التي تقوم بها مؤسسات تنظيم السفريات إلى المناطق العذراء من الطبيعة بقصد مشاهدة ودراسة عالم الحيوان والنبات، والمتعة الجمالية.

بعد تأسيس الحدائق الوطنية الشكل الأكثر انتشاراً بين أشكال تنظيم المحميات، وذلك بناء على قرار من قيادة الدولة، أو بقرارات من المنظمات الدولية مثل اليونسكو. وفقاً لهذه القرارات لا يسمح في الحدائق الوطنية بالنشاط الاقتصادي، واستثمار واستغلال الموارد الطبيعية، واستخراج الثروات المعدنية، والإسكان فيها. تقتصر الأنشطة السياحية المسموح بها هنا على مناطق محدودة بقصد التواصل مع الطبيعة والثقافة والحصول على المتعة الجمالية.

يتم تأسيس الحدائق الوطنية في الأماكن التي لم تتعرض الأنظمة البيئية فيها إلى التخريب الواضح والملموس، ولم تتغير نتيجة للنشاط البشري، إذ بقي عالم الحيوان والنبات فيها على حاله الأصلي. يوجد في العالم المئات من هذه الحدائق، بالإضافة إلى الحدائق الوطنية هنالك عدة أنواع من الأراضي الطبيعية المحمية، إذ يكون النشاط السياحي والترويحي محدوداً أو ممنوعاً كلياً فيها مثل:

- الشواهد الطبيعية (معالم ومواضيع طبيعية معينة).
 - المناظر الطبيعية المحمية (المناظر الطبيعية، التي تتمازج فيها بشكل متجانس عناصر الفرادة والتشويق بشكل خاص، والآثار الأخرى التي صنعها الإنسان).
 - المغاور
 - محميات الموارد (المصادر الطبيعية المحمية أو المغلقة)، وأقاليم الموارد المدارة.
 - المحميات العلمية (المستخدمة لغايات علمية بحثية).
 - المحميات الخاصة بالحيوانات البرية، للحفاظ على انتشار بعض الحيوانات والمجموعات الإحيائية.
 - المحميات الأنتروبولوجية (الخاصة بالسلالات البشرية) للحفاظ على ظروف حياة القبائل والسكان المحليين، الذين يعيشون بانسجام مع الطبيعة).
- تقوم الحكومات بوضع القيود على النشاط السياحي المتعلق باستخدام واستثمار الموارد الطبيعية، على أساس المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية. يسمى نظام المعايير القانونية النازمة للعلاقة في مجال التفاعل المتبادل بين المجتمع البشري

والبيئة بغية المحافظة عليه وتجديده وتحسين الوسط الطبيعي المحيط بالقانون البيئي. يمثل القانون البيئي أحد المواد الأساسية للتعليم السياحي والبيئي.

يمارس التأثير القانوني على العلاقة بين المجتمع البشري والبيئة من خلال استخدام الأساليب الإدارية - القانونية (المراسيم والقرارات والتوصيات الصادرة عن السلطات والموجهة إلى الشركات والمنشآت السياحية بخصوص مسائل حماية البيئة).

ومع تطور علاقات السوق والأساليب القانونية - المدنية (إدراج مبادئ وأسس اتفاقية إلى تنظيم استثمار الطبيعة، الحماية القضائية (الشرعية) لحقوق أطرافه.. إلخ). تجري حماية الوسط الطبيعي وفقاً لمبادئ وأهداف محددة تتضمن:

- أولوية حماية حياة الإنسان وصحته.
- اقتران (تلازم) المصالح البيئية والاقتصادية للمجتمع.
- الاستثمار العلمي والعقلاني المنظم للموارد الطبيعية.
- التقيد بشروط القانون البيئي.
- تطور التعاون الدولي وإشاعته في حل قضايا حماية البيئة.

يثبت القانون البيئي حق المواطنين في العيش في وسط ملائم من أجل حياتهم وصحتهم، ووضع الضمانات التأمينية، والحقوق والواجبات البيئية للمواطنين، أو الشركات بما فيها السياحية.

من أجل التنظيم الصحيح لعمل أية مؤسسة أو شركة سياحية بمفهوم الاستثمار العلمي والعقلاني المنظم للطبيعة، وفق المعايير والنظم البيئية، يجب إيجاد إدارة بيئية فعالة في نظام إدارتها. تتمثل الوظيفة الرئيسية لإدارة الأعمال للشركة السياحية في إيجاد منتج سياحي نظيف بيئياً. أي يجب أن تعد أية رحلة وتنفذ باعتبارها رحلة بيئية. هنا يتوجب على الوكالات السياحية وطبقاً للمعايير والقوانين أن تقوم بالترويج والدعاية للجولات البيئية فقط. وعلى الفنادق والمجمعات السياحية أن تقدم للسياح خدمات نظيفة بيئياً (متوضعة في منطقة نظيفة بيئياً، وتستخدم مواد وأبنية، وأثاثاً نظيفاً بيئياً، وإنتاجاً نظيفاً بيئياً للتدفئة، والمعيشة، ووسائل نقل بيئية) وعلى شركات ومؤسسات تقديم الطعام للسياح أن تقدم منتوجات نظيفة بيئياً.

تتضمن وظيفة إدارة الأعمال البيئية للشركة والمؤسسة السياحية ما يلي:

• الحصول على امتيازات (تراخيص) من الهيئة الحكومية المعنية بشأن استثمار نوع وشكل معين من الموارد الطبيعية (الغابات، المياه، وجوف الأرض، وعالم الحيوان، والهواء الجوي).

• تحديد استثمار الموارد الطبيعية، وتلوث الوسط المحيط، الذي تضعه الهيئات الحكومية ذات الصلاحية المختصة (وضع حدود للتأثيرات الضارة المسموحة - انبعاثات المواد الكيميائية الملوثة إلى الهواء والماء والتربة، والضوضاء، والاهتزازات، والحقول، والإشعاع وغيرها).

• تنظيم هوية بيئية للمؤسسة (الشركة) السياحية كوثيقة جامعة، تعكس جميع معايير التفاعل المتبادل للمؤسسة (الشركة) مع الوسط المحيط.

• تشكيل آلية اقتصادية داخلية لحماية الوسط المحيط.

• تنظيم التفاعل المتبادل مع الهيئات الحكومية المختصة بالنسبة لمسائل استثمار البيئة وحمايتها، وبالنسبة للمسائل القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة لمسائل الدفع لقاء الموارد الطبيعية وتلوث الوسط المحيط.

• تنظيم الرقابة الإنتاجية البيئية داخل الشركة على التغييرات الجارية للوسط المحيط ضمن أراضي الشركة السياحية، وبالقرب منها بغية اعتماد الإجراءات والتدابير الخاصة بتقليل التأثير السلبي على الطبيعة نتيجة للنشاط السياحي.

• تنظيم (في حالة الضرورة) الاختبار البيئي الحكومي، والاختبار البيئي الاجتماعي، و"تفتيش المنشآت" بهدف تحسين إدارة النواحي البيئية لنشاط الشركة (المؤسسة) السياحي.

يتوجب على كل مؤسسة سياحية (وخصوصاً المجمعات السياحية، والشركات السياحية) أن يكون لديها تصور عن إدارة الأعمال البيئية لمؤسستها، التي يجب أن تتضمن مسائل مثل: السياسة البيئية، ومهام حماية البيئة، طرق وأساليب تشكيل وتركيب المنتج السياحي البيئي، والتعاون في قضية حماية الوسط المحيط، وطرق

وأساليب الانتفاع من النفايات، وطرق وأساليب الأخذ بآراء السياح والمواطنين الواعين بيئياً وتحقيق طلباتهم... إلخ.

إن جعل نشاط جميع المؤسسات السياحية بيئياً بهدف حماية البيئة من السياحة، يُوصل إلى تحقيق أفكار السياحة البيئية (بمفهومها الواسع) كاتجاه إنساني مبرر ووحيد للنشاط السياحي في ظروف الأزمة البيئية بين "الإنسان - البيئة".

تمثل السياحة البيئية اتجاهاً جديداً للتطور الديناميكي في صناعة السياحة، وهي لا تفهم دائماً وفي كل مكان بشكل واحد، وتغلغت إلى مجالات النشاط السياحي المختلفة، وهي غير محددة ضمن أطر تعاريف صارمة.

السياحة البيئية:

هي السياحة الموجهة إلى الطبيعة والتي لا تلحق الضرر بها (أو تلحق بها أقل الأضرار) والهادفة إلى التعليم والتوعية البيئية، وتشكيل علاقات صداقة ومودة مع البيئة، والتي تعني بحماية الوسط الاجتماعي والثقافي المحلي، والتي تؤمن تنمية ثابتة للمنطقة. (Zorin.etc- 2000)

تتضمن أسس الاستثمار السياحي للبيئة منظومة من الإجراءات التربوية والقسرية ضد إلحاق السياح الأذى بالطبيعة صاغها أرماند (انظر سابقاً).